وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة

كلية التربية للعلوم الانسانية

المحاضرة الثانية

حرب الخليج الاولى واثارها الاقتصادية

اعداد

قاسم غالب حسن

اشراف

الاستاذ الدكتور

فارس مهدي محمد

٢٠٢٣ _٢٠٢٤

حرب الخليج الاولى الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠/٩/٢٢

الحرب الاقتصادية

بدأت الحرب بمهاجمه المراكز العسكرية وسرعان ما قامت معارك اقتصاديه توازي المعارك العسكرية وترفدها وكان الغرض من محاوله كل طرف بتدمير اقتصاديه الطرف الاخر هو اضعافه واقتصاديا ومنعه من تمويل عجلته الحربية التي تعتمد على توفر الاموال فكان افضل هذه الاهداف والمنشئات النفطية واولها مراكز تصدير النفط وهذا ما حدث للعراق فحقول النفط الجنوبية ومنشاتها تقع جنوب شرق العراق في البصرة ومراكز تصدير النفط عبر الخليج وهي مينائي البكر وخور العمية يقعان في الخليج الى الجنوب من الفاو وميناء الفار نفسه يحتوي على محطات ضخ للمينيين البكر وخور العمية. وهذه المنشآت تقع قرب فأصبحت فريسه سهله للبحرية الإيرانية والقوه الجوية الإيرانية

انقطاع صادرات النفط العراقية

في ١٩٨٠/٩/٢٤ هاجمت البحرية الإيرانية مينائي البكر وخور العمية اضافه الى غلقها نشط العرب وفرض حصار اقتصادي على ميناء البصرة

وفي ١٩٨٠/٩/٢٥ قامت الطائرات الإيرانية بغارات على المنشآت النفطية في كل من البصرة والزبير والموصل وكركوك واحدث ذلك اضرارا كبيره

ثم قامت القوات البحرية الإيرانية بالاشتراك مال قوات الجوية بهجوم مشترك ليله ٢٩ ١٠/٣٠ على ميناء البكر والمنشئات النفطية في الفاو

ونتيجة لهذه العمليات اصيب ميناء اي البكر والعميق بأضرار جسيمه وبذلك فقد العراق بالأيام الاولى من الحرب القدرة على تصدير ٢. ٣مليون برميل من النفط الخام عبر الخليج ولم يتمكن العراق من تصدير نفتحه الخام من منافذه التقليدية الواقعة شمال الخليج طيلة فتره الحرب التي بلغت ثمان سنوات وصل الانتاج وصادرات العراق من النفط عام من ٧٩ الى ٩. ٣.٤٧٦ برميل يوميا والتصدير ٣.٢٤٧الف برميل يوميا.

وبتعطيل والعمية فقد العراق ثلاثة ارباع صادراته من النفط الخام حيث كان يتم تصدير ٤. ٢ مليون برميل يوميا من الميناءين كما شنت الطائرات الإيرانية غارة على محطه الضخ كي ١ في كركوك ونسف الخط العراقي التركي من قبل الاكراد بعدها توقف الصادرات العراق كليا خلال الاسابيع الاولى من الحرب باستثناء كميات ضئيلة تعادل ٢٠٠،الف برميل عن طريق الخط العراقي السوري في ميناء بانياس بعدها اعيد تصليح الخط العراقي التركي وعيد ضخ نفط فيه بسعة ٧٠٠، الف٠ برميل يوميا

ونظرا لفقدان القدرة على تصدير النفط الخام من منافذ التصدير في الخليج فقد انخفضت الصادرات العراقية خلال الربع الاخير لسنه ١٩٨٠ مما ادى الى انخفاض كل الصادرات لتلك السنه حيث بلغت ٢.٤٨٢ مليون برميل يوميا اذا انخفضت بنسبه ٢٤% من السنه السابقة ٧٩ كان النفط يصدر من ميناء الفاو عن طريق الناقلات الصغيرة

ايقاف الصادرات النفطية عبر سوريا

اصبح العراقي يعاني من انخفاض شديد في عوائده النفطية بعد فقدان صادراته عبر الخليج وكان لابد له من زياده صادراته النفطية عبر سوريا لحين ايجاد منافذ تصدير جديده وكان ضربه موجعه عندما قامت سوريا في نيسان ١٩٨٢ بالنفط الخام الموصلة الى بانياس وطرابلس على البحر الابيض المتوسط اذ كان الخط المار عبر سوريا الى طرابلس في لبنان مغلق بسبب الحرب الأهلية اللبنانية .وكان الخط الواصل الى بانياس السوري يغلق تارة ويفتح اخرى بسبب العلاقات المتردية بين سوريا والعراق وخطوة سوريا بغلق الانبوب حرمت العراق من ٤٠٠الف برميل يوميا من الصادرات النفطية وانخفاض الصادرات العراق الى ٨٧٢،الف برميل يوميا خلال سنه ١٩٨١ بسبب فقدان التصدير من البكر والعمية وبذلك انخفضت الصادرات النفطية لسنه ٨١ بسبب فقدان التصدير من البكر والعمية لسنه ٨١ بمقدار ٦٥% عما كانت عليه عام ٨٠ وبمقدار ٧٣% من سنه ١٩٧٩ وبغلق الخط السوري في ١٩٨٢/٤/١٠ اصبح الخط المار عبر تركيا وهو المنفذ الوحيد لصادرات النفط العراقية ونتيجة لتوقف الصادرات عبر سوريا انخفضت الصادرات في سنه ٨٢ اذ بلغ معدلها ٨٤٦، الف برميل يوميا وخلال سنه ٨٣ انخفض الصادرات العراقية الى حدها الادنى بتاريخ العراق اذ بلغت ٧٠٢،الف برميل يوميا

البحث عن منافذ جديده للتصدير

اولآ. توسيع الخط العراقي التركي

وبإكمال هذا العمل في تموز ١٩٨٤ ارتفع السعه الانبوب الى حوالي مليون برميل يوميا كما بدا العراق بتصدير حوالي ٦٠الف برميل يوميا نفط خام زائد منتجات النفطية بواسطه سيارات الحوضية عن طريق الاردن وتركيا ونتيجة لذلك ارتفعت الصادرات النفطية سنه ١٩٨٤ الى معدلا قدره ٨٦٧الف برميل يوميا

ثانياً: تصدير النفط العراقي الخام من جنوب العراق عبر السعودية الى البحر الاحمر

المرحلة الاولى مد انبوب بطول ٦٣٠ كلم يربط بين الزبير ومحطه الطباخ بي اس ٣ الواقعة شرق العربية السعودية والعائدة الى انبوب النفط بتروليان الذي ينقل النفط الخامس سعودي الى ميناء ينبع على البحر الاحمر وقد اكتمل هذا الخط في ايلول ١٩٨٥ بسعة ٥٠٠،الف برميل يوميا ونتيجة لذلك بلغ معدل صادرات العراق من النفط الخام ١.٠٨٥.٤الف برميل يوميا في سنه ١٩٨٥

ثالثا.. بناء خط اضافي عبر تركيا يصل بين كركوك وميناء جيهان التركي

بدأ العمل بهذا المشروع في تشرين الثاني ١٩٨٥ واكتمل في تموز ١٩٨٧ وبذلك بدأت العراق التصديرية عبر تركيه بمقدار ٥٠٠الف برميل يوميا وخلال هذه الفترة ازدادت الصادرات العراقية النفطية الى معدلا قدره١.٣٩٣.٥الف برميل والى ١.٧١٧.٠الف برميل يوميا سنه ١٩٨٧

رابعا.. تصدير النفط من الجنوب عبر السعودية

عن طريق انشاء خط بقطر ٥٦ انش

وطول ٩٦٠ كيلو متر يبدا من محطه ضخ البترولاين بي سي ٣ ويسير بموازة الخط البترولاين السعودي ثم ينتهي بميناء المعجز على البحر الاحمر ويقع هذا الميناء ٥٠ كيلو متر الى الجنوب من ميناء ينبع السعودي

وبذلك ارتفعت طاقه الى ٣٣٠٠الف برميل يوميا اي بمعدل ١٦٥٠ لكل منهما وفعلا ارتفع الصادرات العراقية من النفط الخام الى٢.٠٩٥.الف برميل يوميا سنه ١٩٨٨ ثم الى٢.٢٦٠ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٩

ان العراق فقد القدرة على التصدير من موانيه على الخليج العربي خلال الايام الاولى من الحرب لقرب ترك الموانئ من الحدود الإيرانية وكادت الصادرات العراقية ان تتوقف كليا بعد نسف الخط العراقي التركي في اكثر المناطق الكردية من العراق وازداد الحصار النفطي شده عند اقدام سوريا على غلق حدودها مع العراق ثم على خط النفط المار بأراضيها واستمر صادرات العراق من النفط بالانخفاض حتى وصلت ادنى مستوى لها في سنه ١٩٨٣ وتعتبر سنه ١٩٨٤ سنه تحول في الصادرات ثم توسيع الخط العراقي التركي مما نتج عنه زياده الصادرات النفطية وبدا انشاء خطوط جديده عبر تركيا والسعودية تزداد بين ساعات التصدير عبر الانابيب وتمكن العراق في السنوات الأخيرة من الحرب من التغلب على الحصار النفطي الذي فرض عليه ولكنه تكبد طيلة سنوات الحرب خسائر جمه في الصادرات والعوائد النفطية.

عوائد نفطيه متهره

تتأثر قيمه الصادرات عاده بعاملين اساسيين وهما حجم الصادرات واسعارها

ان حجم الصادرات النفطية العراقية تدهور بسبب الحرب ووصل ادنى حد له في سنه ١٩٨٣ اذ بلغ ٧٠٢الف برميل يوميا

اما اسعار النفط فقد شهدت انفجارا خلال سنوات (١٩٧٩ _ ١٩٨١) بسبب الثورة الإسلامية في ايران اذ وصلت قمتها سنه ١٩٨١ وبعدها اخذت بالانحدار سنويا حتى تعرضت لأنهيار لكبير سنه ١٩٨٦ ونتيجة لذلك شهده العوائد النفطية ارتفاعا هائلا في سنه ١٩٧٩ ووصلت الى٢١.٣٨٢ مليون دولار وتجاوزت ضعفه ما حصل اليه العراق من عوائد نفطيه في سنه ١٩٧٨ لكن العوائد النفطية انخفضت بشده سنه ١٩٨١ على الرغم من الارتفاع المتوقع في اسعار النفط العراقي

انخفضت العوائد النفطية سنه ١٩٨٢ نظرا لنزول الاسعار والانخفاض الجزئي في حجم الصادرات وفي سنه ١٩٨٣ شهاده انخفاضا شديدا في العواد النفطية حتى وصلت الى٧.٨١٦ مليون دولار وهذا بسبب انخفاض حجم الصادرات النفطية الى ادنى حد لها خلال الحرب وتحسنت الاسعار بعد عام ١٩٨٣ نظرا لتحسن الصادرات بعد تلك السنه حتى جاءت سنه ١٩٨٦ وانهارت الاسعار النفطية وانخفضت العوائد الى٦.٩٠٥ مليون دولار

الاحتياطي المالي والتجارة الخارجية

كان العراق يتمتع بوضع اقتصادي جيد خلال عقد السبعينيات وخصوصا خلال السنوات الأخيرة منه ورقم الزيادة الكبيرة بالإنفاق العسكري والواردات العسكرية والمدنية فان الزيادات الهائلة في العوائد النفطية كانت تطغى على الانفاق الحكومي المتزايد وتؤدي الى فائض في الميزان الجاري حتى سنه ١٩٨٠ ونتيجة لتلك الفواض فقد ازدادت احتياطات العراق المالية من حوالي ٧ مليار دولار في سنه ٧٧ الى ٣٥ مليار دولار سنه ١٩٨٠ وفي السنه الاولى من الحرب وبسبب الاعتقاد الخاطئ بانها ستنتهي عن قريب اتبعت القيادة العراقية ما يسمى بسياسه المدفع والزبدة.. وتم ذلك على الرغم من تدني العوائد النفطية بسبب انقطاع الصادرات وقد تضمنت تلك السياسة الاستمرار بتمويل برامج التنمية مع التوسع في استيراد السلع الاستهلاكية فجاده الوالدات المدنية من٤.٠٧٩ مليون دولار في سنه ١٩٧٩ الى. ١١.٥٤٠ في سنه ١٩٨٠ ثم وصلت قمتها في سنه ١٩٨١ حين بلغت

١٦.٥٣٠ مليون دولار وبعد ذلك انخفضت الى١٤.٥٣٠ مليون دولار في سنه ١٩٨٢ وخلال هذه الفترة كانت الواردات العسكرية هي الاخرى تزداد٤.٢٠٠ مليون دولار في سنه ١٩٨١ ثم الى٧.٠٠٠ مليون دولار في سنه ١٩٨٢ وبذلك بلغت واردات العراق الكلية٢٠.٧٣٠ مليون دولار في سنه ١٩٨١ و ٢١.٥٣٠ مليون دولار في سنه ١٩٨٢

ومن المقابل فان الصادرات انخفضت بشده من٢٦.٣٤٩ مليون دولار سنه ١٩٨٠ الى١٠.١٤٠ مليون دولار سنه ١٩٨١ ثم الى١٠.٠٣٣ مليون دولار سنه ١٩٨٣ نتيجة انقطاع الصادرات النفطية عبر الخليج وانخفاض العوائد النفطية تبعا لذلك وبدا العجز في الميزان الجاري لأول مره سنه ١٩٨١ بعد ان كان فائضا في السنوات السابقة اذ بلغ العجز١٠.٥٩٠ مليون دولار في سنه ١٩٨١ ثم ارتفع الى١١.٤٩٧ مليون سنه ١٩٨٢

تمويل العجز

اولا: على صعيد الاحتياطات المالية بدا العراق بالسحب من ارصدته المالية ومن احتياطات العراق من النقد

الاجنبي فقد انخفضت الى ١٥.٩ مليار دولار في نهاية سنه

ثانيا على الصعيد العربي

بدأت تنهال على العراق معاونات ماليه سخية من دول الخليج العربي لاسيما السعودية والكويت وقدرت هذه المعونات بحوالي مليار دولار شهريا وقد بلغ مجموعها عند منتصف عام ١٩٨٢ الى ٢٥ مليار دولار

تراكم الديون

بعد ان طال امد الحرب وبرهنه الايام ان حسابات القيادة كانت مغلوطه اصبح الاقتصاد العراقي بمرور الزمن تحت حمل ثقيل من الاعباء المالية فهنالك ابي الحرب التي قدر تكاليفها ب ١٢ مليار دولار سنويا

وهناك عبء الميزان التجاري الذي بدا يعاني من عجز بدا سنه ١٩٨١ وقد قد قدر بحوالي ١٠ مليارات سنويا نتيجة الفجوة الكبيرة بين الصادرات والواردات العراقية

وهناك ايضا برامج التنمية التي قدرت تكاليفها لسنتي ١٩٨١ و ١٩٨٢ بأكثر من ٣١ مليار دولار

اضافه الى ذلك كله ان المعونات من دول الخليج العربي بدأت تجف حين ذاك

بدأت الدعوة الى التقشف في جميع المجالات وتحول العراق بصوره اشد نحو ارصدته المالية الأجنبية الذي التي بدأت تنخفض بسرعه فتيهت جهود العراق الى التقشف وتقليص الواردات لا سيما الاستهلاكية منها وبذات المؤسسات الحكومية تقليص الانفاق وبشده ونتيجة لجهود التقشف انخفضت الواردات المدنية الى ٥.٣٧٠ دولار سنه ٨٣ بعد ان بلغت ١٤، ٥٣٠ مليون دولار سنه ٨٢ ونتيجة للحرب فان نتيجة للحرب فان العراق تغيرت واصبح بعد عام ١٩٨٢ بحاجه الى النقد الاجنبي لذلك اقتربت الحكومة من بعض البنوك الأجنبية بحثا عن قرض كبير وفي النهاية اتحدت عشت بنوك اثنين امريكان وواحد بنوك عربيه وقدمت قرض للعراق ب ٥٠٠ مليون دولار بصفقه تم الاتفاق عليها سنه ١٩٨٣ وفي سنه ١٩٨٣ طلبه المؤسسات الحكومية من مقاوليه المشاريع الأجنبية بتوفير التحويلات اللازمة للمشاريع التي يقومون بها وان المبلغ المستحق دفعه سنه ٨٣ سيقوم العراق بدفع سنه ١٩٨٥ كذلك ديون المستحقة عليه ولقد خفت الضغوط المالية للعراق قيام السعودية والكويت بإنتاج ٣٠٠الف برميل من المنطقة المحايدة بينهما لحساب العراق اما سنه ١٩٨٣ كانت سيئة للغاية من الناحيه المالية الا ان سنه ١٩٨٤ لم تكن سيئة كسابقتها ففي منتصفها تم توسيع الخط العراقي التركي وزياده سعته الى مليون برميل يوميا واستمر النظام العراقي بالبحث عن مورد جديد لتمويل الواردات فقدمت له الولايات المتحدة ٦٥٠ مليون دولار لضمان المشتريات العراقية من المنتجات الزراعية الأمريكية

وفي المجال الصناعي

وقع العراق بروتوكولا مع ايطاليا ضمنت بموجبه الحكومة الإيطالية مشتريات العراق من البضائع الإيطالية بقيمه ٥٠٠ مليون دولار وقدمت المملكة المتحدة ٣٠٠ مليون باوند سترليني ضمانا للمشتريات العراق من البضائع البريطانية كما قدم الاتحاد السوفيتي آنذاك ملياري دولار ضمانا لشراء العراق محطتي كهرباء مع معدات عسكريه من الاتحاد السوفيتي وخلال عام ١٩٨٥ تعرض العراق لضغوط ماليه جديده نتيجة حلول مستحقات الديون التي تم تأجيلها في سنه ١٩٨٣ وفي سنه ١٩٨٦ واجه العراق مصاعب اقتصاديه صعبه نتيجة انهيار اسعار النفط ولقد زادت الحالة المادية سوءا التدهور المستمر الذي يعاني منه الدولار الامريكي تجاه العمرات الاخرى وانعكاساته السلبية على الواردات العراقية التي تدفع في العملة الصعبة الاخرى غير الدولار والنتيجة لذلك واجه العراق صعوبة في خدمه ديونه واصبح يطالب بتأجيل المستحقات مره اخرى ومن ضمن الاجراءات التي اتخذتها الدولة واحد تخفيض الواردات المدنية اثنين تشجيع الشركات العراقية على التصدير ثلاثة تخفيض عدد العمال الاجانب داخل البلاد ووضع قيود على تحويلاتهم الخارجية

كوفي سنه ١٩٨٧ تحس على الوضع المالي بسبب بسببين اولهما التحسن النسبي في الاسعار النفطية وثانيا اكمال الخط العراقي التركي الاضافي

ومن الاضرار الاقتصادية التي لحقت بالعراق غلق الموانئ الجنوبية واهمها ميناء البصرة وبذلك فقد العراق منفذه الوحيد على البحر واصبح النقل يتم بواسطه طرق البريه وبعد قيام سوريا يغلق حدودها مع العراق اصبح العراق محروما من موانئ بيروت وطرابلس في لبنان واللاذقية في سوريا الى العراق على تركيا والاردن والكويت والسعودية وبغلق الحدود مع سوريا تم حرمان العراق من خط السكك الحديد الوحيد الذي يصل العراق بأوروبا عن طريق سوريا وتركيا

تقدير خسائر العوائد النفطية

اولا.. ان العراق تكبد خسالا بالصادرات النفطية خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ واستعاد قابلته التصديرية وبأكثر مما تسمح به منظمه الاوبك بعد سنه ١٩٨٦

... ثانيا ان العواد النفطية العراقية للسنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ ستتناسب طرديا في كل سنه مع مطروح منه العواد النفطية الفعلية لكل من ايران والعراق

. ثالثا في سبتمبر ، ٠٠٠ ١٩٧٩ هي سنه الاساس لا نها السنه التي سبقت الحرب وان نسبه التغيرات قياسا بسنه ١٩٧٩ وبموجب تلك الافتراضات نرى ان مجموع ما خسره العراق من عوائد نفطيه بسبب حرب الخليج يقدر ب ٦١.٩ مليار دولار

الخسائر الابديه

الاثار التي اصبح الاقتصاد العراقي يعاني منها خلال الحرب وبعدها

١. الانفاق العسكري الكبير يضعف الادخار وبالتالي يضعف الاستثمار وهذا اول اثر تعرض له الاقتصاد العراقي

٢. الانفاق العسكري الكبير يقود الى التضخم وتدهور قيمه العملة المحلية والبطالة الناجمة عن تدهور النمو الاقتصادي وهذا ما اصبح يعاني منه الاقتصاد العراقي

٣. اذا كانت الدولة مستورده للسلاح فان الانفاق العسكري الكبير يؤدي الى عجز في الميزان الجاري وتراكم الديون الأجنبية كما هي الحالة مع العراق

٤. الانفاق على التصنيع العسكري في بلد النام العراق وما يصاحب ذلك من عمليات بحوث وتطوير يستهلك عاده الخزين المحدود من العلماء والمهندسين والفنيين مما ينعكس سلبا على تطور قطاعات الانتاج المدنية ويعرقل مسيره التطور الاقتصادي بالبلد

٥. لاحظ بعض الباحثين ان الانفاق العسكري الكبير لا يؤثر على جيل البلد الحالي فقط وانما يؤثر على اجيال المستقبل ومن الأمثلة الظاهرة على ذلك عز الميزان الجاري وتراكم الديون التي يقع عبء سدادها على الاجيال المقبلة ومن الأمثلة غير الظاهرة كل فتره رعاية وضمان المحاربين القدماء وذويهم وكلفه رعاية المعوقين وذوي القتلى في حاله الحروب وضمانهم ان العراق يعاني الان من كل هذه المؤثرات. ان انفاق ١٠٠ مليار دولار في المجالات العسكرية

وعدم استثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية قد حرم الاجيال العراقية القادمة من قدرات عظيمه على الانتاج ان كل دولار يذهب للأنفاق العسكري تضيع ما هو فرصه للاستثمار

الحرب والسكان ان عدد سكان العراق بموجب الاحصاءات الرسمية ازداد من ١٢ مليون ١٩٧٧ الى ١٦.٣٣٥ مليون سنه ١٩٨٧

هم المعدل النمو السكاني لقد ارتفعت النسبة من ٢. ٧٢% للفترة من ١٩٤٧ الى ١٩٥٧

الى ٣. ١١% للفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٥ ثم ارتفعت الى ٣. ٣٩% للفترة من ٦٥ الى ١٩٧٧

فمنخفضة الى ٣. ١٣% للفترة من ٧٧ الى ١٩٨٧ وبموجب هذا المعدل فان عدد سكان العراق سنه ١٩٨٧ كان من المتوقع ان يصل الى ١٧. ٧٤

تضاربت التقديرات حول عدد القتلى والأسرة العراقيين خلال حرب الخليج الاولى حيث لم تعلن ارقام رسميه حول ذلك من قبل الحكومة العراقية ولكن معظم التقديرات اتفقت على ١٥٠، ٠٠٠ ١٥٠، ٠٠٠ قتيل و٧٠، ٠٠٠ اسير واشاره الإحصائية سنه ١٩٨٧ ان ثمانية ملايين عراقي من اصل ١١ مليون اعمارهم فوق عشر سنوات ويعرفون القراءة والكتابة ٣٠، ٠٠٠ منهم يحملون شهادات من مدارس ومعاهد مهنيه و ٢٦٠، ٠٠٠ شخص يحملون شهاده بكالوريوس او اعلى منها بضمنهم ٦٤٠٠ شخص من حمل شهاده الدكتوراه او ما يعادلها ان تلك الارقام تدل على ان جدل كبير من الذين قتلوا واسروا وهجروا هم من حمله الشهادات المهنية والجامعية وقد يكون اغلب الذين هاجروهم من حمله البكالوريوس والدكتوراه ومن الذين درسوا او تعلموا خارج العراق لان الهجرة المختارة تطلب الاقتدار.

الحرب والعمالة

ازداد عدد سكان العراق الناشطين اقتصاديا من٣.١٣٣.٩٣٠ في سنة ١٩٧٧ الى ٣.٩٦٥.٣٤٥ في سنه ١٩٨٧ ان تجنيد مئات الالاف من العمال والفلاحين خلال حرب الخليج الاولى كان له اثر عكسيا شديدا على اداء القطاعات الاقتصادية المختلفة لا سيما قطاعي الزراعة والصناعة ومن اجل سد النقص المتزايد خصوصا في قطاعي التجديد والخدمات استورد العراق اعدادا هائلة من العمال من خارج وكانت تلك العمالة المستوردة تكبل الميزان الجاري وتستنزف كميات كبيره من عملات العراق الأجنبية غير ان قرار العراق بعدم الاستمرار في عمليه التنمية الاقتصادية نظرا لاستنزاف الحرب للموارد المائية وتوقف العديد من المشاريع على اثر ذلك واتخاذ الاجراءات للحد من التحويلات العملة الأجنبية قد دفع بالعديد من العمال الاجانب لمغادره العراق فانخفض عدد المصريين بمقدار ٣٠% الى مليون عامل في تلك السنه ومع ذلك فان التح ويلاتهم من العملة الأجنبية الى الخارج تجاوزت ملياري دولار في سنه ١٩٨٣ وبقى عدد العمال غير العراقيين يتذبذب طول سني الحرب في قطاع الخدمات حيث قدر عدد العمال المصريين في نهاية الحرب بحوالي ١. ٥ مليون عامل والسودانيين بحوالي ٣٠٠، الف والعمال الاخرين الاجانب بحوالي ٢٠٠، الف